دراسة مقارنة لمعايير المحاسبة الإسلامية مع المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB

أ.د.محمد العيد
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم بالجزائر

بن نعمة سليمة
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم بالجزائر

لقد ظهرت المؤسساتُ المالية الإسلامية لتعملَ جنباً إلى جنبٍ مع المؤسساتِ المالية التقليدية، وقامتْ باستبعادِ التعامل على أساس الفائدة، ثمَّ عملَ الباحثونَ في هذه المؤسساتِ على استحداثِ أساليبَ تمويليةٍ واستثمارية تُراعي ضوابطَ تلك المعاملاتِ المالية؛ ممّا اقتضى ضرورةَ صياغةِ وإصدارِ معاييرَ تُراعي خصوصيةَ معاملاتِها، وتلبِّي أهدافَ واحتياجاتِ هؤلاءِ المستخدمينَ؛ ولهذا عرفتِ الساحةُ المحاسبية تأسيسَ هيئةِ المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتضطلعِ بإعدادِها ونشرها بما يتوافقُ مع متطلباتِ هذه المؤسسات.

من خلال ما سبقَ بيانٍ فإنّ الإشكالَ تتمحورُ حولَ التساؤلِ الرئيسِ التالي: **ما مدى التشابُه والاختلاف بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية؟**

وإضافةً إلى الإشكالِ السابقِ يمكنُنا أن نَعرِضَ الأسئلةَ الفرعية التالية:

ما مدى أهميةِ المعايير المحاسبة الدولية؟

ما سببُ ظهورِ المؤسسات المالية الإسلامية؟

ما المبدأ الذي تعتمدُ عليه المؤسساتُ المالية الإسلامية؟ وبناءاً على ما سبقَ نعرضُ الفرْضياتِ التالية:

الفرْضيةُ الأولى: تكمنُ أهميةُ المعاييرِ المحاسبية في الدورِ الذي تقوم به في تحقيقِ التوافقِ المحاسبيِّ الولي في سبيل الحصول على كشوفاتٍ مالية تتضمَّنُ معلوماتٍ محاسبيةً تتصفُ بالثباتِ والموثوقية، وتساعدُ في اتخاذِ القرارات المناسبة من قِبل المستخدمينَ؛

الفرْضيةُ الثانيةُ: ظهرتِ المؤسساتُ المالية الإسلامية بسببِ عدمِ تعامل العديد من المسلمين مع المؤسسات المالية التقليدية؛حيث جاءت كبديلٍ مناسب يُتيحُ للمتعاملينَ فرصةَ الاستثمار وفقاً للشريعة الإسلامية؛

الفرضيةُ الثالثةُ: تعتمدُ المؤسساتِ المالية الإسلامية على مبدأ المشاركة في الربحِ والخسارة.

ولقد قُمنا بتقسيم هذه الدراسةِ إلى ثلاثة أجزاء كالتالي:

أوّلاً: ماهيَّة المعاييرِ المحاسبية الدولية (IFRS_IAS)؛

ثانياً: أساسياتٌ حولَ هيئةِ المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛

ثالثاً: الاختلافُ والعلاقةُ بينَ المعاييرِ المحاسبية الدولية وبين معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

منهجُ الدراسةِ:

يعتمدُ هذا البحثُ على المنهجينِ (الوصفيِّ، والتحليليِّ)؛ وذلك من خلال الاستنادِ إلى الدراسات، والمراجع الخاصة بمعايير المحاسبة الدولية، ومعايير المحاسبة الإسلامية، ومِن ثمَّ تحليلها.

المحورُ الأوَّل: ماهيةُ المعاييرِ المحاسبية الدولية (IFRS-IAS)

1. نشأةُ لجنةِ معاييرِ المحاسبة الدولية:

نشأ مفهومُ معاييرِ المحاسبةِ الدولية سنة ١٩٠٤ م في المؤتمر الدوليّ الأوّل للمحاسبة المنعقدِ في "سانت لويس"، وفي سنة ١٩٧٢ م بـ"سيدني بأستراليا" اقترح اللورد "بونسون" إنشاءَ هيئةٍ دوليةٍ تكون مسؤولةً عن تكوينِ وصياغة معايير المحاسبة الدولية، وتجسَّدت هذه الفكرةُ في ٢٩ جوان ١٩٧٣م بـ"لندن" بإنشاءِ لجنة معايير المحاسبة الدولية كهيئةٍ خاصة مستقلة؛من خلال الاتفاق بين هيئات المحاسبة المهنية من "أستراليا،كندا، فرنسا،ألمانيا،اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، ايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية"؛حيث تشكَّلَ مجلسُ إدارةِ اللجنة من ممثِّلي هيئاتِ المحاسبةِ للدول نفسها ومنذ سنةِ ١٩٨٣م ضمَّتْ عضوية IASC (International Accounting Standards Committee) كلَّ هيئاتِ المحاسبة المهنية التي كانت أعضاءَ في الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC (International Federation of Accountants)[1]، وفي بداية أفريل ٢٠٠١م تمّ إعادةُ هيكلة IASC وتمّ تغييرُ اسمِ اللجنة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB (International Accounting Standards Board)، وكذلك تمَّ تغييرُ اسمِ المعايير المحاسبية الدولية إلى المعايير الدولية لإعدادِ التقارير المالية IFRS (International Financial Reporting Standards) مع الإبقاءِ على تسمية IAS (International Accounting Standards) على المعايير السابقة[2].

ويهدفُ المجلسُ إلى العملِ على تطويرِ المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية، وتحقيقِ قَدْرٍ من التوافقِ بين الممارسات المحاسبية الدولية؛ وذلك من خلال ما يلي:[3]

---

[1] بورويسة سعاد، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة المؤسسات، جامعة منتوري قسنطينة،2009_2010، ص53.

[2] علاء بوقفة، الاصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره في تفعيل الممارسة المحاسبية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011_2012، ص 64.

[3] علاء بوقفة، مرجع سبق ذِكْره، ص63.

ـ المشاركة في مناقشة القضايا المحاسبية المعروضة دولياً حولَ معايير المحاسبة الدولية؛
ـ العملِ على تكييف معايير المحاسبة الدولية مع السياسة المحاسبية للدول التي لم تتبنّى معاييرَ وطنيةً؛
ـ استخدام المعايير المحاسبية الدولية كقاعدةٍ أساسٍ لإنشاءِ معاييرَ محاسبةٍ وطنية؛
ـ المقارنة بين المعايير الدولية والوطنية؛ وذلك بُغيةَ القضاءِ على الفُروقات الجوهرية الموجودة بينهم؛
ـ إقناعِ الدول بامتيازات تحقيق التوافق الدوليِّ.

٢ .مفهومُ معايير المحاسبة الدولية:

جاءتْ كلمةُ معيارٍ ترجمةٍ لكلمة Standard الإنجليزية وهي تعني القاعدةَ المحاسبية، ويميلُ المحاسبونَ إلى استخدام معيارٍ محاسبيٍّ. ويُقصَدُ بكلمة "معيار في المحاسبَة" المرشدَ الأساسَ لقياسِ (العمليات، والأحداث، والظروف) التي تؤثِّرُ على المركزِ الماليِّ للمؤسسة، ونتائجِ أعمالها وإيصالِ المعلومات إلى المستفيدينَ[1].

أمّا المعيارُ المحاسبيُّ فهو (مقياسٌ، أو نموذجٌ، أو مبدأٌ أساسٌ) يهدفُ إلى تحديد أساسِ الطريقة السليمة لتحديد، وقياسِ، وعرضٍ وإفصاحٍ عن عناصرِ القوائم المالية، وتأثيرِ العمليات والأحداث والظروف على المركزِ الماليِّ للمؤسسة ونتائجِ أعمالها.[2]

فـ"المعيارُ المحاسبيُّ" هو بمثابة قانونٍ عامٍّ يسترشدُ به المحاسبُ عند قيامه بإعداد وتحضير التقارير المالية، ومن ثَمَّ البيانات الختامية للمؤسسة؛لأنّه لابُدَّ من وجود مقاييسَ مُحدَّدةٍ لمساعدة المحاسب على أداء عمله[3].

أمّا "المعيارُ المحاسبيُّ الدوليُّ" فهو يُعرّفُ بأنه: "بيانٌ إداريٌّ مكتوبٌ تُصدرُه هيئةٌ مهنية محاسبية يتعلَّقُ بعنصرٍ محددٍ من العمليات المحاسبية، أو الأحداث التي تُؤثِّر على المركزِ الماليِّ للمؤسسة ونتائجِ أعمالها، ويتمُّ بموجبه تحديدُ الوسيلة المناسبة للقياسِ والعَرض،أو كيفية التصرُّفِ في هذا العنصرِ لتحديد نتائج الأعمال، وعَرْضِ المركز المالي للمؤسسة"[4].

٣ .خصائصُ المعايير المحاسبية الدولية:

تُمثِّلُ المعاييرُ المحاسبية تنظيماً خاصّاً محدَّداً لكلِّ بَنْدٍ من بنود القوائم المالية، أو لفرعٍ مُعيَّنٍ من العمليات المالية؛ ونظراً لكون المعايير المحاسبية تُعَدُّ أهمَّ أدوات التطبيق العملي في المحاسبة لذا لابُدَّ وأن تتَّصفَ بالخصائص التالية[5]:

---

[1] بودلال علي، لمريني سمية، واقع تطبيق النظام المحاسبي في الجزائر، ملتقى حول "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للمراجعة: التحدي" يومي 13 و14 ديسمبر 2011، جامعة سعد دحلب، البليدة.
[2] سعيدي يحي، أوصيف لخضر، أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، ملتقى حول "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للمراجعة: التحدي" يومي 13 و14 ديسمبر 2011، جامعة سعد دحلب، البليدة.
[3] تيقاوي العربي، النظام المحاسبي الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق مع البيئة الجزائرية، ملتقى حول "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للمراجعة: التحدي" يومي 13 و14 ديسمبر 2011، جامعة سعد دحلب، البليدة.
[4] علاء بوقفة، مرجع سبق ذكره، ص59-60.
[5] مرزوقي مرزقي، حولي محمد،مجلس معايير المحاسبة الدولية كهيئة منادية للتوحيد المحاسبي، المؤتمر العلمي الدولي حول: "الإصلاح المحاسبي في الجزائر يومي 29 و30 نوفمبر 2011"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

ـ يجبُ مراعاةُ الظروف (الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والقانونية، والبيئية) عند إعدادِ المعاييرِ المحاسبية؛

ـ يجب أن تكونَ المعاييرُ المحاسبية واقعيةً؛ إذ لابُدَّ أن تتغيَّرَ وفقاً للظروفِ البيئية المتغيّرة من وقتٍ لآخَرَ؛

ـ يجب أن تمثِّل المعاييرُ المحاسبية أفضلَ الممارساتِ المحاسبية المتاحة عند وجودِ خلافاتٍ مُتعدِّدةٍ بالنسبة للمعالجة المحاسبية للموضوع الواحد؛ بحيث لا تُقدِّمُ المعاييرُ المحاسبية معالجةً محاسبيةً واحدة؛ بل تُقدِّمُ عدَّةَ معالجاتٍ للموضوعِ المحاسبي الواحد، ويُعالَجُ هذا الموقفُ عن طريقِ الإفصاح المحاسبيِّ عن المعالجةِ المحاسبية التي تمَّ تطبيقُها؛

ـ يجب ألاّ تُؤثِّرَ الضغوطُ السياسية، أو ضغوطُ جهةٍ معيَّنةٍ على إعداد المعايير المحاسبية؛

ـ يجب أن تكونَ عمليةُ إعدادِ المعايير المحاسبية (علميةً، وفنيةً، وبيئيةً) وأن تكونَ الاجتهاداتُ والآراءُ الشخصية في أقلِّ حدودٍ مُمكنَة؛

ـ يجب أن تتَّصِفَ المعاييرُ المحاسبية بالحياد؛ بمعنى عدمِ توقُّعِ تحديد نتائجَ معيَّنةً مقدَّماً بقَدْرِ الإمكانِ عند إعداد المعايير المحاسبية؛

ـ يجب أن تتَّصِفَ المعاييرُ المحاسبية بالتحرُّرِ من الانحياز نحوَ طائفةٍ معيَّنة؛ بمعنى أن تُحقِّقَ معاييرُ المحاسبةِ مفهومَ العدالة عند القوائم المالية المقدَّمة للأطراف الخارجية.

من خلالِ عرضِ خصائصِ المعايير المحاسبية الملائمة يمكنُ اعتبارُ المعايير المحاسبية على أنّها كلُّ القواعدِ المتعلِّقة بالمحاسبة؛ أيّ: كلُّ ما من شأنه أن يُشكِّلَ دليلاً أو مرجعاً سواءٌ أ كانت (نصوصاً، أو بنوداً تشريعيةً، أو تنظيميةً، أو توصياتٍ، صادرةً عن سلطاتٍ وهيئاتٍ مؤهَّلةٍ لتنظيمِ الميدانِ المحاسبيِّ.

٤ . عَرْضُ المعاييرِ المحاسبية الدولية:

يُوضِّحُ الجدولُ المقابلُ المعاييرَ المحاسبية الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية:

الجدول رقم (٠١): المعايير المحاسبية الدولية (IAS-IFRS).

رقم المعيار	موضوع المعيار	تاريخ الصدور
IAS1	عرض البيانات المالية	2003
IAS2	المخزون	2003
IAS3	أستبدل بالمعيار (IAS 27،IAS 28)	
IAS4	أستبدل بالمعيار (IAS 38،IAS 36)	
IAS5	أستبدل بالمعيار (IAS 1)	
IAS6	أستبدل بالمعيار (IAS 15)	
IAS7	قائمة التدفقات النقدية	1992

IAS8	الطرق المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء	2003
IAS9	أستبدل بالمعيار (IAS 38)	
IAS10	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	2003
IAS 11	عقود الإنشاء	1993
IAS 12	ضرائب على النتيجة	2000
IAS 13	أستبدل بالمعيار (IAS 1)	
IAS 14	أستبدل بالمعيار (IAS8)	1981
IAS 15	ملغى تماما	
IAS 16	التثبيتات المادية	2003
IAS 17	عقود الإيجار	2003
IAS 18	نواتج الأنشطة العادية	1993
IAS 19	منافع الموظفين	2002
IAS 20	محاسبة الإعانات الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	1983
IAS 21	أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	2003
IAS 22	أستبدل بالمعيار IFRS3	
IAS 23	تكاليف الاقتراض	1993
IAS 24	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	2003
IAS 25	أستبدل بالمعيارين (IAS39 IAS 40)	
IAS 26	المحاسبة والتقرير عن برامج التقاعد	1987
IAS 27	القوائم المالية الموحدة والمنفردة	2003
IAS 28	المساهمة في المؤسسات الحليفة	2003
IAS 29	المعلومات المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	1989
IAS 30	أستبدل بالمعيار IFRS7	1990
IAS 31	المساهمة في المؤسسات المساعدة	2003

IAS 32	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض	2003
IAS 33	حصة السهم من الأرباح	2003
IAS 34	التقارير المالية المرحلية	1998
IAS 35	أستبدل بالمعيار IFRS 5	
IAS 36	انخفاض قيمة الأصول	2004
IAS 37	المخصصات، الخصوم والأصول المحتملة	1998
IAS 38	الأصول غير الملموسة	2004
IAS 39	الأدوات المالية: محاسبتها وقياسها	2003
IAS 40	الاستثمارات العقارية	2003
IAS 41	الزراعة	2000
IFRS 1	تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى	2003
IFRS 2	تسوية المضاربة في الأسهم	2004
IFRS 3	تجميع المؤسسات	2004
IFRS 4	عقود التأمين	2004
IFRS 5	الأصول غير الجارية في ظل بيعها والأنشطة	2004
IFRS 6	تقييم الموارد الطبيعية	2004
IFRS 7	الأدوات المالية: المعلومات الواجب الإفصاح عنها	2005
IFRS8	القطاعات التشغيلية	2006
مشروع IFRS9	الأدوات المالية : التصنيف والقياس	2009

المصدر: حميدات وصالح، زلاسي رياض، بوقفة علاء، دور معايير المحاسبة الدولية IAS_IFRS في تحسين المعلومات المحاسبية، المؤتمر العلمي الدولي حول: ثالإصلاح المحاسبي في الجزائر يومي 29 و30 نوفمبر 2011، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، ص05_08.

المحورُ الثاني :أساسياتٌ حولَ هيئةِ المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .

١ .نشأةُ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلاميةAAOIFI :

لقد تمَّ إنشاءُ هيئةِ المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛ والتي كانت تسمَّى سابقاً هيئةَ المحاسبةِ المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، بمَوجبِ اتفاقيةِ التأسيسِ الموقَّعَةِ من طرفِ عددٍ من المؤسساتِ المالية الإسلامية بتاريخ ٢٦-٢-١٩٩٠ م في **الجزائر** . وقد تمَّ تسجيلُ الهيئةِ في ٢٧-٠٣-١٩٩١ م في دولةِ البحرين بصفَتِها هيئةً عالَميَّةً ذاتَ شخصيةٍ معنوية مستقلة [1] ، وهي منظمةٌ دوليةٌ غيرُ هادفةٍ لتحقيقِ الربح تختصُّ بإعدادِ وإصدار معايير المحاسبة المالية، والمراجعة، والضبط، وأخلاقيات العملِ، والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية خاصَّةً والصناعة المصرفية والمالية الإسلامية بصفةٍ عامَّة[2] .

٢ .أهدافُ هيئة المحاسبة والمراجعةُ للمؤسساتِ المالية الإسلامية :

تسعى هذه الهيئةُ إلى تحقيقِ مجموعةٍ من الأهدافِ في إطار أحكام الشريعة الإسلامية والمتمثِّلَةِ فيما يلي[3] :

ـ تطويرِ فكرِ المحاسبة والمراجعة والمجالات المصرفية ذاتِ العلاقةِ بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية؛

ـ نشرِ فكرِ المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأنشطةِ المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته؛ عن طريقِ التدريب، وعَقْدِ الندوات، وإصدارِ النشراتِ الدورية، وإعدادِ الأبحاث والتقارير وغيرِ ذلك من الوسائل؛

ـ إعدادِ وإصدارِ معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرِها للتوفيق مابين الممارسات المحاسبية التي تتَّبعُها المؤسساتُ المالية الإسلامية في إعدادِ قوائمها المالية، وكذلك التوفيقِ بين إجراءات المراجعة التي تتبعُ في مراجعةِ القوائمِ المالية التي تُعدُّها المؤسسات المالية الإسلامية؛

ـ مراجعةِ وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلاميةِ لتواكبَ التطوُّرَ في أنشطةِ المؤسسات المالية الإسلامية والتطوُّرَ في فكرِ وتطبيقاتِ المحاسبة والمراجعة؛

ـ إعدادِ، وإصدارِ، ومراجعةِ، وتعديلِ البيانات والإرشادات الخاصَّةِ بأنشطةِ المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلَّقُ بالممارساتِ المصرفية والاستثمارية وأعمالِ التأمين؛

ـ السعي لاستخدامِ، وتطبيقِ معايير المحاسبة والمراجعة والبيانات والإرشادات المتعلِّقةِ بالممارساتِ المصرفية والاستثمارية، وأعمالِ التأمين التي تصدرُها الهيئةُ من قبلِ كُلٍّ من الجهاتِ الرقابيةِ ذات الصلةِ والمؤسساتِ المالية الإسلامية وغيرها ممنْ يُباشِرُ نشاطاً مالياً إسلامياً ومكاتب المحاسبة والمراجعة .

---

[1] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، البحرين، 2010.

[2] مرزانة صالح، بوهرين فتيحة، القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل،2011، ص 10.

[3] http//www.aaoifi.com

٣ .مجلس معايير المحاسبة والمراجعة :

يتكوَّنُ هذا المجلسُ من ٢٠ عضواً يُعيِّنُهم مجلسُ الأمناءِ لمدَّةِ ٥ سنواتٍ، ويُمثِّلُ أعضاءُ مجلسِ المعاييرِ الفئاتِ المتعدِّدةِ من (جهاتٍ رقابية وإشرافية، ومؤسساتٍ مالية إسلامية، وهيئاتٍ رقابية شرعية، وأساتذةِ جامعات، والجهاتِ المسؤولة عن تنظيم مهنةِ المحاسبة و/أو إعدادِ معايير المحاسبة والمراجعة، ومحاسبينَ قانونيين، ومستخدمي القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

حيث يقومُ المجلسُ بالمهامِّ الآتية :

- إعدادِ واعتمادِ بياناتِ ومعايير وإرشاداتِ المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرِها؛
- إعدادِ واعتمادِ معايير الأخلاقيات والتعليم المتعلقة بمجالِ نشاط المؤسسات المالية الإسلامية؛
- إعادةِ النظر بـ(غرضِ الإضافة، أو الحذف، أو التعديل) في أيِّ بيانٍ من بياناتِ ومعاييرِ وإرشادات المحاسبة والمراجعة؛
- إعدادِ واعتماد الإجراءات التنفيذية لإعدادِ المعايير ولوائح وإجراءات عمل مجلس المعايير.
- ويجتمعُ مجلسُ المعاييرِ مرَّتَين في السنةِ على الأقلِّ،و تصدرُ قراراتُه بأغلبيةِ أصوات الأعضاء المشاركين،و في حالة تساوي الأصواتِ يُرجَّحُ الجانبُ الذي فيه رئيسُ المجلس[1] .

٤ .معاييرُ المحاسبةِ الشرعية الإسلامية[2] :

أصدرتِ الهيئةُ ٨٢ معياراً إلى حدِّ الآن، ويُمكِنُ تصنيفُ هذه المعايير على النحو التالي : ٢٧ معياراً محاسبيا؛ ٥ معايير مراجعة؛ ٧ معايير ضبط؛ معيارين لأخلاقيات العمل؛ ٤١ معياراً شرعيا.

٥ .أهدافُ المؤسساتِ المالية الإسلامية :

يُمكِنُ تلخيصُ أهمِّ أهدافُ المؤسساتِ المالية الإسلامية فيما يلي[3] :

- ممارسةِ المعاملاتِ المالية بما يتَّفِقُ مع أحكامِ الشريعة الإسلامية، وإيجادُ بدائلَ مباحةٍ للمعاملات المحرَّمةِ من أجلِ رَفْعِ الحرجِ عن المسلمين؛
- السعي إلى تنميةِ القيمِ العقائديةِ، وزرعِ المبادئ الأخلاقية الإسلامية لدى العاملينَ والمتعاملينَ مع المؤسسات المالية الإسلامية؛ وذلك لتطهيرِ هذا القطاعِ الحيويِّ من الفساد؛
- توفيرِ رؤوسِ الأموالِ اللازمةِ لأصحابِ الأعمال من أفراد ومؤسساتٍ لتمويل مشاريعهم وأنشطتهم الاقتصادية وفقاً لأحكامِ الشريعة الإسلامية؛

---

[1] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره.

[2] http//www.aaoifi.com

[3] مختار بونقاب، دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير منتجات المؤسسات المالية الإسلامية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، تخصص مالية المؤسسة،2012، ص14.

- إيجادِ التنسيق والتعاون والتكافلِ بين الوحداتِ الاقتصادية وبين أفراد المجتمع الإسلامي؛
- المساعدةِ في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبِ الأمَّةِ الإسلامية بكل السُّبُلِ المشروعةِ، ودَعمِ التعاون الإسلامي؛
- التخلُّصِ من التبعية الاقتصادية لغَير المسلمين.

المحورُ الثالث: الاختلافُ والعلاقةُ بين المعاييرِ المحاسبيةِ الدولية وبين معاييرِ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

١. الاختلافُ بين المعاييرِ المحاسبية الدولية وبين معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

تُؤدِّي الاختلافاتُ ذاتُ الصلةِ بالمؤسساتِ المالية الإسلامية ونظيرتِها التقليدية، وكذلك الاختلافُ بين هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلسِ معايير المحاسبية الدولية إلى حدوثِ تبايُنٍ بين المعاييرِ المحاسبية التي يتمُّ صياغَتُها. ويُوضِّحُ الجدولُ المقابلُ الاختلافاتِ على مستوى العلاقةِ التعاقدية بين المصرف والمتعاملين بالنسبة للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، وكذلك الفرقُ بين أهدافِ المحاسبة المالية في المصارف الإسلامية والكياناتِ التقليدية طبقاً لاختلاف أهداف المستخدمين.

الجدولُ رقم (٠٢): الاختلافاتُ الأساسيةُ بين المعاييرِ المحاسبية الدولية ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

	معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.	المعايير المحاسبية الدولية
الاختلافات في العلاقة التعاقدية	ـ يتم الاستغناء على عنصر الفائدة عند الاقتراض أو الإقراض؛ ـ عدم الاعتماد على الدائنية والمديونية؛ ـ الاعتماد على العلاقة القائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة وتحمل المخاطر من خلال استقبال أموال الغير على أساس المضاربة أو الوكالة واستثمارها وفق أحكام الشريعة.	ـ تعتمد العلاقة القائمة بين المصرف والمتعاملين على أساس عنصر الفائدة عند الاقتراض أو الإقراض،فهي تعتمد على الدائنية والمديونية.
الاختلاف في أهداف مستخدمي القوائم المالية	ـ ينصبُّ اهتمامُ مستخدمي القوائم المالية على المعلومات غير المالية؛كامتثال المصرف لمبادئ الشريعة وإرضاء الله عز وجل من خلال الاستثمار والتعامل الحلال والابتعاد عن الربا؛ ـ المحاسبة المالية غرضها توفير المعلومات غير المالية ،كما أنها لا تهمل توفير المعلومات المالية التي يكون المستخدمون بحاجة إليها لتنمية أموالهم.	ـ الغرض النهائي لمستخدمي القوائم المالية هو التخصيص الكفء لمواردهم في استخدامات أكثر ربحية؛ ـ المحاسبة المالية قائمة على أساس إطار مفيد للقرارات؛ حيث يركِّزُ على تحديد الأحداث للمعاملات الاقتصادية لتلبية الحاجة من المعلومة المالية.

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

بدرة بنتومي،آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/ IFRS) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية،رسالة ماجستير،تخصص مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس،سطيف،2013،ص 106،107 .

أحططاش نشيدة، دراسة مقارنة للمعايير المحاسبية والمراجعة الإسلامية المطبقة في المؤسسات المالية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية التقليدية (IFRS/IAS) ، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية،نوفمبر ٢٠١٥ .

٢ .الاختلافُ في الأهداف الهيكلية بين AAOIFI وIASB :

يُوضِّحُ الجدولُ المقابل الاختلافَ في الأهداف الهيكلية لمجلسِ معاييرِ المحاسبة الدولية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي يُمكِنُ تقسيمُها إلى التبايُنِ في المجالاتِ التي تشملُها المعاييرُ وكذلك من حيثُ الاختلافُ في أنواعِ المعايير المصدرة .

الجدول رقم (٠٣) : الاختلافُ في الأهداف الهيكلية AAOIFI وIASB

	معايير المحاسبة الدولية	معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .
الاختلاف في المجالات التي تشملها المعايير	ـ خاصة بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بكامله؛ ـ تكون المعايير في صورة عامة، ومعظمُها غيرُ خاصٍّ بصناعة محدَّدةٍ.	ـ خاصة بالصناعة المصرفية الإسلامية؛ ـ ترتكز على متطلَّباتِ الممارسات المالية الإسلامية .
الاختلاف في المعايير المصدرة	ـ معاييرُ خاصَّةٌ بنوعٍ محدَّدٍ؛ ـ المحاسبة .	ـ معايير شاملة؛ ـ المحاسبة،المراجعة، أخلاقيات العمل،الضبط، معايير الشريعة .

المصدر: بدرة بنتومي،آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/ IFRS) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف،2013،ص108،107 .

تُعالِجُ المعاييرُ التي يُصدِرُها IASB المجالاتِ الاقتصاديةَ والاجتماعيةَ؛ أمّا المعاييرُ التي تُصدرُها AAOIFI فهي خاصَّةٌ بالصناعة المصرفية الإسلامية،كما أنّها لا تقتصرُ على صياغةِ معاييرَ خاصَّةٍ بالمحاسبةِ؛ بل تقومُ أيضاً بإصدار معاييرَ خاصَّةٍ بـ(المراجعة، أخلاقيات العمل، الضبط، معايير الشريعة) .

٢ . العلاقةُ بين المعاييرِ المحاسبية الدولية وبين معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .

يُمكِنُ تحديدُ العلاقةِ بين معايير المحاسبة المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة الدولية من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (٠٤) : العلاقةُ بين المعايير المحاسبية الدولية ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .

المعايير المحاسبية الدولية التي تستخدمُها المحاسبة الإسلامية؛ لأنها لا تُخالفُ الشريعة	المعايير المحاسبية الدولية التي لا تستخدمُها المحاسبةُ الإسلامية	المعايير المحاسبية الإسلامية التي تنفردُ بها المؤسساتُ المالية الإسلامية

ـ المعيار رقم(02) : المخزن؛ ـ المعيار رقم (19) : منافع العاملين(تكلفة منافع الموظفين)؛ ـ المعيار رقم (16) : الممتلكات والتجهيزات والمعدات .	ـ المعيار رقم (01) :عرض القوائم المالية؛ ـ المعيار رقم (07) :قائمة التدفقات النقدية؛ ـ المعيار رقم (08) :السياسات المحاسبية ،و التغيرات في تقديرات الأخطاء المحاسبية والأخطاء؛ ـ المعيار رقم (10) :الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية؛ ـ المعيار رقم (18) :الإيراد؛ ـ المعيار رقم (24) :الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة ؛ ـ المعيار رقم (37) :المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة .	ـ المعيار رقم (01) : العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية؛ ـ المعيار رقم (02) :المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء؛ ـ المعيار رقم (03) :التمويل بالمضاربة؛ ـ المعيار رقم (04) :التمويل بالمشاركة؛ ـ المعيار رقم (09) :الزكاة؛ ـ المعيار رقم (12) :العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية .

المصدر: أحططاش نشيدة، **دراسة مقارنة للمعايير المحاسبية والمراجعة الإسلامية المطبقة في المؤسسات المالية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية التقليدية (IFRS/IAS)**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية،نوفمبر 2015 .

من خلال الجدول رقم (٠٤) نستنتج ما يلي :

ـ هناك معاييرُ محاسبيةٌ دولية يُمكِنُ أن تعتمدَها المؤسساتُ المالية الإسلامية، وبالتالي : لم تصدرْ معاييرُ إسلامية مماثلةٌ لها مثلُ المعيارِ رقم (٢)، المعيارِ رقم (١٦) والمعيار رقم (١٩)؛

ـ هناك معاييرُ محاسبةٍ دوليةٍ لا تستخدمُها المحاسبةُ الإسلامية، ولا ترغبُ في ذلك مثلَ المعيارِ رقم (٧)، المعيار رقم (٣٧) والمعيار رقم (٢٤)؛

ـ يوجدُ معاييرُ إسلاميةٌ تشملُ عدداً من الممارساتِ المالية الإسلامية، والتي لا تشملُها معاييرُ المحاسبة الدولية، وهي معاييرُ تنفردُ بها المؤسسات المالية الإسلامية مثلُ المعيارِ رقم (٢)، المعيار رقم (٣) والمعيار رقم (٤) .

٤ . عيِّنَةٌ من الدولِ العربية والإسلامية المطبِّقة للمعاييرِ المحاسبية الإسلامية :

تتَّجهُ دولٌ عديدةٌ إلى تبنِّي معاييرِ المحاسبةِ الإسلامية؛ نظراً لدورِها الفعَّالِ في حلِّ الأزماتِ المالية الحاصلة في النظام الرأسمالي؛حيث يُوضِّحُ الجدولُ المقابلُ عيِّنةً من الدولِ المطبِّقة للمعايير المحاسبية الإسلامية .

الجدول رقم (٠٥) :عيِّنَةٌ من الدولِ العربية والإسلامية المطبِّقة للمعايير المحاسبية الإسلامية .

البلد	المعايير المحاسبية الدولية	معايير المحاسبة الإسلامية

البحرين	*	*
باكستان		*
السودان		*
تركيا		*
اليمن		*
الأردن	*	*
الكويت	*	*
ماليزيا		*
اندنوسيا		*
تُونُس	*	*
قطر	*	*

المصدر: مرزانة صالح، بوهرين فتيحة، القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل،٢٠١١، ص ٢٠.

علماً أنّ العديدَ من الدول تُطبِّقُ المزيجَ من المعاييرِ؛ أيّ: أنّ المؤسساتِ الماليةَ الإسلامية تُطبِّقُ المعاييرَ المحاسبية الصادرة عن هيئةِ المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛ أمّا المؤسساتُ المالية التقليدية فتُطبِّقُ معاييرَ المحاسبةِ الصادرةِ عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

الخاتمةُ:

تسعى المؤسساتُ الماليةُ الإسلامية لمواكبة التغيُّرات المالية المحاسبية المعاصرَة عن طريقِ إجراءِ مجموعةٍ من الإصلاحاتِ، وإحداثِ تغييراتٍ جذريةً تمسُّ مختلفَ الجوانبِ المالية.

من خلال دراسةِ موضوعِ" دراسة مقارنة لمعايير المحاسبة الإسلامية مع المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB "تمَّ التوصُّلُ إلى مجموعةٍ من النتائجِ نعرضُها في ما يلي:

ـ تعتمدُ المؤسساتُ المالية الإسلامية على مبدأِ المشاركةِ في (الربحِ، والخسارة) المبنيِّ على عقدِ المضاربةِ الشرعيةِ في تشغيلِ الأموالِ، وعدمِ التعاملُ بالرِّبا؛

ـ يوجدُ اختلافاتٌ جوهريةٌ بين المعاييرِ الإسلامية والمعايير الصادرةِ عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وستظلُّ هذه الفروقاتُ قائمةً بسببِ الاختلافِ في طبيعة الممارساتِ التي تقوم بها المؤسساتُ المالية الإسلامية عن تلك التي تمارسُها المؤسساتُ المالية التقليدية؛

ـ تعالجُ المعاييرُ التي يُصدرُها IASB الأنشطةَ (الاقتصاديةَ، والاجتماعيةَ)، أمّا المعاييرُ التي تُصدرُها AAOIFI فهي خاصَّةٌ بالصناعةِ المصرفية الإسلامية،كما أنّها لا تقتصرُ على صياغةِ معاييرَ خاصَّةٍ بالمحاسبة؛ بل تقومُ أيضاً بإصدارِ معاييرَ خاصَّةٍ بـ(المراجعةِ، أخلاقياتِ العملِ، الضبطِ، معايير الشريعة).